وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020) -دراسة قياسية-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد:
-بورنان صهيب.

تحت إشراف:
- شرقرق سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

الحمد لله الذي يسر البدايات و أكمل النهايات و بلغنا الغايات ، الحمد لله الذي ما تم جهد ألا بعونه و ما ختم سعي الا بفضله الحمد له على البلوغ ثم الحمد لله على التمام.

أهدي عملي هذا إلى اللذان وهباني كل ما يملكان حتى أحقق لهما آمالهما، إلى من كانا يدفعانني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، و كانت دعواهما لي بالتوفيق تتبعتني الى امي الغالية وابي العزيز رعاكما الله و أطال في عمركما.

الى الأعمدة الثابتة بقلبي، الى من تطيب الحياة بوجودهم و ذكرهم اخوتي: منال، ايمن، يحي، نسيم دمتم سندي و مسندي.

الى من ساندتني في مشواري الدراسي خطيبتي: خولة دمتي لي سندا ومسندا.

و الى من لم تربطني بهم علاقة النسب. . بل عطر الصداقة. . و ورد المحبة : أصدقائي.

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله العلي القدير.

قبل أن نخطو خطوتنا الأخيرة في مشوارنا الدراسي الجامعي ,لابد لنا من أن نعترف بالفضل والتقدير وتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان للذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ,الى أساتذتنا الكرام.

ونخص بالشكر والتقدير والامتنان للدكتور "شرقرق سمير " على اشرافه على هذا العمل.

وفي الأخير نشكر كل من ساندنا في انجاز هذا العمل المتواضع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 من خلال استعراض تطور بعض مؤشرات الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي ، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجدود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(،(ARDLحيث كشفت النتائج المتحصل عليها أن انخفاض نسبة الادخار بسبب ارتفاع معدلات التضخم بالاضافة الى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وقد سجلت الجزائر معدل نمو سالب خلال سنة 2020.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية.

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact de l'inclusion financière sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 2000-2021 en passant en revue l'évolution de certains indicateurs d'inclusion financière et des taux de croissance économique, et en s'appuyant sur des méthodes de mesure économique en examinant la stabilité des séries chronologiques, et en utilisant des tests de limites pour détecter l'existence d'une co-intégration entre les variables et en estimant la relation entre elles à court et à long terme à l'aide du modèle autorégressif à décalage distribué (ARDL). Les résultats obtenus ont révélé que la baisse du taux

d'épargne En raison des taux d'inflation élevés, le taux de croissance économique en Algérie est fluctuant, et l'Algérie a enregistré un taux de croissance négatif au cours de l'année 2020.

Mots clés : inclusion financière, croissance économique, étude économétrique.

الفهرس

خطة البحث	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي	3
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	3
المطلب الثاني: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي ومبادئه	5
المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي	8
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي	11
المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي	11
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي ونظرياته	13
المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي	20
المطلب الاول علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي	20
المطلب الثاني: النظريات الأدبية للدراسات السابقة	21
المطلب الثالث: أهمية الدراسة الحالية	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	

تمهيد	26
المبحث الأول: دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	27
المطلب الاول واقع الشمول المالي في الجزائر	27
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر 2020/2000	36
المطلب الثالث: اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الجزائري	37
خلاصة الفصل	45
الخاتمة	46
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
.1	تعريف الشمول المالي حسب الهيئات الدولية	3
.2	ابعاد الشمول المالي ومؤشراته	5
.3	تطورات القروض والودائع في الجزائر 2020/2000	28
.4	تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية 2021/2010	29
.5	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر 2021/2010	30
.6	عدد الوكالات على السكان النشطين في الجزائر 2018/2017	31
.7	تطور عدد مراكز البريد في الجزائر	32
.8	عدد الوكالات على السكان النشطين في الجزائر 2018/2017	33
.9	تطور عدد اجهزة الدفع الإلكترونية والصرافات الآلية 2015/2008	33
.10	الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي 2021/2020	33
.11	عدد الحسابات المملوكة من طرف البالغين فوق 15 عام لد المؤسسة المالية الرسمية	34
.12	نسبة الفجوة بين الجنسين الذين لديهم حسابات	34
.13	مؤشرات الادخار لدى البالغين الذين يزيد اعمارهم عن 15 سنة 2021/2011	35
.14	الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من البالغين فوق 15 سنة	35
.15	تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2021/2000	36
.16	تطبيق اختباري ADF /pp	37
.17	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود	39
.18	نتائج اختبار العلاقة الطويلة الأجل لنموذج ARDL	40
.19	نتائج اختبار العلاقة القصير الأجل لنموذج ARDL	41

.20	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج	42
.21	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1	فترات الابطاء المثل حسب معيار AKaikeلنموذج ARDL	39
2	اختبار jarque- Bera	42
3	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج	43

مقدمة:

يعيش العالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ثورة سيطرت على نواحي الحياة ميزتها التحول الرقمي الذي يعبر عن استراتيجية تحول المجتمع الى لامادي ولا نقدي، حيث اصبحت التقنيات جزءا لا يتجزء من المعاملات اليومية للأفراد في مختلف المجالات، بالأخص انتشار واتاحة استخدام الخدمات والمنتجات المالية حسب احتياجات كل فرد او منظمة، وذلك عبر البنوك والمؤسسات البريدية بأسعار مناسبة للجميع او بما يعرف بالشمول المالي.

تسعى الجزائر الى تحقيق أبعاد الشمول المالي بالتركيز على زيادة درجة العمق المصرفي لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية

ونظرا لترابط بين خصوصية وأهمية النمو الاقتصادي وما يهدف اليه مفهوم الشمول المالي، فإن الجزائر كغيرها من البلدان تهتم بالشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي الآتي:

الاشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟

الاسئلة الفرعية:

- أي المقاييس أكثر موضوعية في قياس النمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن قياس الشمول المالي؟
- كيف يمكن قياس الشمول اهل يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ من المقاييس الموضوعية في قياس النمو االقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ يتم قياس الشمول المالي بواسطة مؤشرات خاصة به.
- ✓ يؤثر الشمول المالي بشكل كبير على النمو الاقتصادي الجزائري.

اهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة اهميتها في أنها تتناول موضوعا حيويا الا وهو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال:

التعريف بماهية الشمول المالي. و ابراز دور وتأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة موضوع البحث في الوصول الى نتائج تفيدنا في ابراز ما مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال عرض دراسة قياسية لنمو الاقتصادي في الجزائر وتأثره بالشمول المالي حيث تسلط الضوء على كل من النمو الاقتصادي والشمول المالي في الجزائر بحيث يمكن الاستفادة من هذه النتائج في تحقيق عدة أهداف مسطرة على مستويات مختلفة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق الى التعريف بماهية النمو الاقتصادي والشمول المالي.

وكذلك على المنهج الكمي من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الشمول المالي والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وذلك لبيان اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية و كذا اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: والمعنون بـ: الأدبيات النظرية للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الاطار المفاهيمي عموميات حول الشمول المالي خلال مفهوم ماهية الشمول المالي ثم ابعاد ومؤشرات هذا الأخير بالاضافة الى استراتيجيات الشمول المالي ،أما في المبحث الثاني فتم التطرق الى النمو الاقتصادي اذ تم في البداية عرض مفهوم

ماهية النمو الاقتصادي ثم قياس النمو الاقتصادي، اما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تم دراسة علاقة الشمول بهذا النمو الاقتصادي وكذلك عرض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية بالاضافة الى أهمية الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: تحت عنوان: دراسة حالة الجزائر وفي هذا الفصل تطرقنا الى منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة فيها في المبحث الأول ،أما في البحث الثاني فقد تم التطرق للدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في العالم في الفترة الأخيرة حيث يعتبر عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة والذي أعتبر عاملا مهما في توسيع الخدمات المالية والمصرفية وهو أداة تسمح بايصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع والأفراد.

حيث فرض على المؤسسات المالية الاهتمام بهذا الأخير وتنفيذ برامج واستراتيجيات مختلفة لتعزيزه و وصوله لفئات المجتمع المختلفة وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي حيث يعتبر هذا الأخير من الأخير من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول وتتطلع إليها الشعوب، اذيعد من الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ومقياس رخائها.

ويعتبر الشمول المالي من أهم العوامل التي تؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ايتغلال المدخرات من الأموال في المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يمثل الشمول المالي أداة مهمة للنهوض باقتصاديات الدول، الأمر الذي جعلنا نسلط الضوء على الشمول المالي والتعرف على مختلف جوانبه وكل المفاهيم المتعلقة بهذا الأخير.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

1- مفهوم الشمول المالي:

يمكن إن نعرف الشمول المالي من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي و المهتمة به و الموضحة في الجدول(1):

الجدول 1: تعريف الشمول المالي حسب الهيئات الدولية:

الهيئات	التعريف
البنك الدولي	الشمول المالي هو إمكانية الوصول إلى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجات (المعاملات،المدفوعات،المدخرات،الائتمان ، والتأمين). و يتم تقديمه لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة.
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)	الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.
مجموعة العشرين (G20) و مؤسسة التحالف	الشمول المالي هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع و يشمل الفئات لمهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع

العالمي للشمول المالي (AFI)	احتياجاتهم، و أن تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة.
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)	الشمول المالي هو وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. و وجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

عزاوي أسامة و رفاع رفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي–، مجلة العلوم التجارية و التسيير، المجلد 17،العدد 01، 2021،ص 108–109)

2–أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:1

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

1أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كلأالية لتحقيق الاستقرار المالي–تجربة المملكة العربية السعودية–، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، المجلد 04، العدد 01(خاص)، جانفي 2023، ص 243–244.

- العمل على الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل من أجل تحسين الظروف المعيشية.
- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك المنتجات والخدمات وذلك لحماية حقوقهم.

المطلب الثاني: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي ومبادئه

1- أبعاد و مؤشرات الشمول المالي:

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب كل دراسة وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ومن بين هذه الأبعاد التي اعتمدها البنك الدولي وعلى أساسها انتهجها صندوق النقد العربي، بحيث تنبثق منها عدة مؤشرات فرعية كما هي موضحة في الجدول(2) ابعاد الشمول المالي ومؤشراته التالي:1

الجدول 2: أبعاد الشمول المالي

أبعاد الشمول المالي	مؤشراته
استخدام الحسابات المصرفية	• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، و مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى. • الغرض من الحسابات"شخصية أو تجارية." • عدد المعاملات "الإيداع والسحب."

1فاطمة الزهراء مغدور- عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 02، 2022، ص 170-171

	• طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
الادخار	• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر
الاقتراض	• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية. • النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).
المدفوعات	• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية. • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12شهر الماضية. • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

المصدر: فاطمة الزهراء مغدور– عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 02، 2022، ص 170–171.

2– مبادئ الشمول المالي:

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدأ الاهتمام بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول وذلك للعمل على تعزيز دعائم الشمول المالي حيث قامت مجموعة العشرين G20 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:1

- **القيادة:** وتتمثل في ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر وتحقيق الرخاء و الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، إضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية وذلك في إطار تحسين البنية التحتية.
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية حقوق المستهلك المالي مم خلال توجيهات حكومية. واضحة و مشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي وتنمية المعرفة المالية للعملاء.
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
- **المعرفة:** يجب توفر بيانات كافية و استخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس واضحة لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات المالية وهذا أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

1جواني صونيا– مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة البحرين–، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،المجلد04،العدد02، 2021، ص 277–278

- **التناسب:** وضع تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة بحيث تقوم على أساس سد الفجوة ومواجهة عوائق التشريعات الحالية.
- **الإطار العملي:** يجب أن يعتمد على المعايير الدولية التي تم تصميمها بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي

1_ آليات تعزيز الشمول المالي:

للشمول المالي عدة آليات تساهم في تعزيزه من أهمها:1

✓ **دعم البنية التحتية المالية:**إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن كما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي،نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغريها
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسري تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تطورات تكنولوجية الاتصال و الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

✓ **الحماية المالية للمستهلك:**

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف و جودة عالية. تزويدها بالمعلومات الكافية والضرورية،

1عزاوي أسامة- رفاع توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

وخدمات الاستشارة المالية، و حماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

✓ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:**

لتيسير حصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والفئات الهشة والمؤسسات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشري إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة وتطوير الخدمات والمنتجات المالية، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

✓ **التثقيف المالي:**

ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

و يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، كما يساعد المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجة مخاطرة.

3- سياسات الشمول المالي و شروطه:

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي. أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة و تشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات و إصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية و التي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.

و بهدف تطبيق و تعميم الشمول المالي يجب أن تتوفر شروط و هي:1

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي؛ ومدى تناسبها,
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا مع أفراد المجتمع.
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيها على أرض الواقع.
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.
- متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء و مساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

1كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،المجلد10، العدد2019،03، ص 366.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

نظرا للدور الكبير الذي يقوم به كل من النمو الاقتصادي والشمول المالي في تفعيل التنمية والنهوض بالاقتصاد، وجب التطرق الى العلاقة التي تربط بينهما، وتحديد مختلف التحديات التي يواجهها الشمول المالي ومختلف الآليات التي من خلالها يمكن تعزيزه وتوسيع انتشاره.

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي .

اولا تعريف نمور الاقتصادي: تعدد التعريف نمو الاقتصادي بين اصحاب الاختصاص نذكره منها: 1

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخله الحقيقي خلال فتره معينه من الزمن .
- يعرف النمو الاقتصادي بانه زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتج من قبل الفرد في محيط اقتصادي معين.
- وكذلك يعبر النمو عن النسبه المئوية للزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .
- وهناك من عرف النمو على انه زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما تراكم لدى المجتمعات من راس المال البشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات الامر الذي يدفع حدوث نمو الاقتصادي والطبيعي.
- وهناك من عرف النمو على انه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تندرج عبر الزمن وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الانتاج .
- النمو الاقتصادي هو التغير في الكامل الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين افراد او بنوعية سلع والخدمات المقدمة.

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/1980 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2020، ص9.

- وعرف على انه زيادة حاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما في المدى الطويل نتيجة للحصول زيادة او تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج. 1

ثانيا: محددات نمو الاقتصادي .

- **رأس المال المادي:** يعد رأس المال لأي دوله أو اقتصاد أما تملكه لتلك الدولة من مبان وآلات في لحظة معينة من خلال عملية الإضافة إلى ما هو متوفر من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين من الرأسمالي أي أن هذا الأخير هو عملية تراكمية تضاف إلى من سنه لأخرى هذه العملية تكشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن زيادة راسي المال مجتمع وبالتالي يعتبر التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو والاقتصادي فكلما زاد تكوين الرأسمالي أو الاستثمار يؤدي إلى زيادة نمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والعكس صحيح، لكي يتحقق تكوين رأس الشمالي أو الاستثمار هناك شروط معينة وهي:2
  - ✓ الشرط الأول: تحقيق الادخار فلا استثمار بلا ادخار .
  - ✓ الشرط الثاني: أن يهتم أن يتم الاستثمار ما تم ادخاره.
  - ✓ الشرط الثالث :لا يكون هناك اكتناز.
- **رأس مال البشري:** إلى جنب راسي المال المادي يعتبر كذلك راسيا مال البشري من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في المجتمع بل أحيانا يكون تأثيره أفضل من تأثير راسي المال المادي كما هو معلوم فاني الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم زيادة مقدرات الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة العنصر البشري الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية العمل وبالتالي

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، مرجع سابق، ص9
2 مرجع نفسه، ص12.

رفع معدلات النمو، حيث يساهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال أربعة عناصر كما يلي :1

- ✓ صنع قوة عاملة مميزة وإمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- ✓ توفير فرص العمل وكذلك العمالة المرتبطة بعملية التعليمية.
- ✓ تأهيل لا طبقة من القادة المؤهلين ليحل محل الكفاءات الأجنبية سواء في الحكومة أو الاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة والمهنيين.
- ✓ توفير نوع من التدريب المهارات الأساسية والتشجيعية لاستقطاب وسائل حديثة للمجتمع .

- **الموارد الطبيعية ومدى توافرها:** وهي الموارد التي لا دخله للإنسان في صنعها بل هي هبة من الله– سبحانه وتعالى– وهي تتكون من الأرض وما عليهم بداخلها فكلما توفرت هذه الموارد وكانت تتمتع بالاستقلالية وكذلك تم استغلالها بشكل أمثل ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادية والعكس صحيح لذلك وجب على اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل نمو الاقتصادي.
- **تقدم التقني والتكنولوجي:** يلعبون هذا العامل دور مهم في استحداثه وسائل جديدة لإنتاج وتحسين أداء معاداة والالات وكذلك نظم الاداره والتنظيمية كذلك زاد مستوى التقدم التكنولوجي كلما كان هناك زياده في النمو الاقتصادي .
- **التخصص وتقسيم العمل:** يعتبر ادم سميث من الاوائل الذين وضحوا أهمية تقسيم العمل حيث يؤدي هذا العامل الى زياده الكفالة الاقتصاديه والانتاجيه وتحسين الاداءه وتولد التكنولوجيا جديدة مع زياده التخصص في الموارد الاقتصاديه للدوله يؤدي الى زياده معدل نمو الاقتصادي.2

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي ونظرياته.

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص13/12
2 مرجع نفسه، ص13.

أولا: قياس النمو الاقتصادي.

باعتبار النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير نسبي سنوي في حجم الناتج فإن تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، اذ نبرز ثلاث طرق لتقدير حجم هذا الأخير:1

- **طريقه القيمه المضافة:** يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقه القيمه المضافه حيث هذا الاخير عباره عن الفرق بين القيمتين انتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دوله ما وقيمه مستلزمات الانتاج الاستهلاكية الوسيطيه وهذا من اجل تفادي مشكله الازدواجيه أي حساب السلع مرتين في السلع النهائية ومره في السلع الوسيطية التي تؤدي الى التضخم.

القيمه المضافة= مجموع القيم لإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطية

الناتج المحلي الاجمالي= القيمة المضافة الكلية + الرسم على القيمة المضافة +الرسوم الجمركية – الانتاج.

- **طريقه الدخل:** يتم حساب GDP حسب هذه الطريقة من خلال محصلة جمع كافو العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج(العمل، الأرض، رأس مال، التنظيم) التي ساهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة عاده ما تكون سنة.

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع قيم الأراضي

- **طريقه الإنفاق الكلي:** يتساوى إجمالي الإنفاق بضرورة مع إجمال الدخل في الاقتصاد وتفسير ذلك من أساس أن أي عملية شراء سلعه أو خدمه ما يقوم بها طرف معين يتولد عنها بضرورة دخل للطرف آخر أي البائع وبالتالي يكون هذا الإنفاق وهو نفسه ادخل وهذا الأخير يساوي GDP .

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص14.

بعد معرفة طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يعتبر المؤشر الأساسي في قياس النمو الاقتصادي حيث يقاس النمو الاقتصادي بمقياس إجمالي ومقياس فردي كما يلي 1:

- **مقياس الإجمالي:** يعتمد هذا المقياس على الناتج المحلي الإجمالي.

معدل النمو = (الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية – الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية) /الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية * 100.

- **مقياس فردي:** يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفردة في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

الدخل الفردي = الدخل أي (الناتج) المحلي الإجمالي / عدد السكان .

معدل نمو الدخل الفردي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان.

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي.

- **نظرية الكلاسيكية:** تتضمن آراء كل من آدم سميث ودا فيدا ريكاردو وروبيرتو مالتوس وآخرون والتي تتعلق بالنمو .
- **نظرية آدم سميث.**

تتمثل آراء "آدم سميث" في أن العمل هو مصدر ثروة الأمم وان تقسيم العمل هو وسيلة الزيادة الإنتاجية ومن أكبر مساهمات تسميه فكره زيادة عوامل الإنتاج المستمدة إلى ظاهره تقسيم العمل والتخصص وما يترتب عن ذلك زيادة الأرباح وادخارها ثم أعاده استثمارها ليتراكم راسي المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي لنمو الاقتصادي وأنه على طريق رفع مستوى الإنتاج يرتفع الطلب مما يحقق رفع مستويات المعيشة وتنظيم وتوسيع الأسواق والتي يعتبر أن زيادة العوائد تكون في معظم النشاطات الصناعية على عكس النشاطات الممتدة على الاراضيك الزراعة والمناجم.2

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص15.
2 ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، باتنة، 2022/2021، ص 84.

- **نظرية ديفيد ريكاردو:**

اعتبر ديفيد ريكاردو زراعة أهم القطاعات الاقتصادية لتوفير الغذاء للسكن المتزايدة أعدادهم إلى أنها تخضع لقانون تناقص الغلة وهو يجعل العوائد تتناقص مسببه لحاله الركود والثبات كما يعتبر توزيع الداخلة بين طبقات الثلاث المجتمع الرأسماليين الاقطاعيون والعمال العامل الحاسم والمحدد لطبيعه النمو الاقتصادي حيث للراسماليين دور مركزي في عمليه النمو بتوفيرهم لراسماله ومستلزمات العمل ودفعهم لاجور العمل فبندفاعهم لتحقيق اقصاء الارباح فانهم يعملون على تكوين الراسمال وتوسيع فيه وهو ما يضمن لتحقيق النمو اما العمالة فيعتمد عددهم على مستوى الاجوره فبال الاجور يزداد عدد السكان ومنه يزيد عدد العمل وبالتالي تنخفض الاجور الى الحد الادنى اما الملاك فتنمو بداخلهم كلما حدثت ندريه للاراضي الخصبه التي يطلب اقابلها ثمنا اكبر مما لو كانت متوفره ان نظريه توزيع الوظيفي حسب ريكورد توضح ان حصتي الاجره والرابعه يرتفعان مقارنه بالارباح كلما حدث توسع في الانتاج للاسباب السابقه جراء تقدم الاقتصادي وهو ما يعيق الارتفاع حصه الارباح فينخفض معدل نموها التي من الفروض يعاد استثمارها فينخفض تراكم الراسمالي للاعتباره المحرك الاساسي لنمو الاقتصادي لمشروع وللنمو الاقتصادي ككل.1

- **نظريه روبرت مالتوس:**

على جانبينهم نظريه في نظريته في السكان وتاكيده على أهمية الطلبه الفعال بالنسبة للتنميه ويعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج حيث يجب ان ينمو الطلب بالتناسب مع كميات الانتاج الحفاظ على مستوى الارباح وان ادخار رام ملاك الاراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الراسماليين وان اي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع السلع فين الربح ومنه يتراجع عنه وم نظريته في السكان فتتلخص في ان نموه يكون وفقا لمتتاليه هنعمل الغذاء فيكون نموه وفقا لمتتاليه عدديه الامر الذي يؤدي الى زياده بما يتجاوز معدل زياده الغذاء مما ينتج عنه مجاعه وان اي زياده في داخل الفرد الناجم عن تقدم تكنولوجي تقوده لزياده المواليد التي تقلل من معدل دخل الفردي

1 مرجع نفسه، ص16،17

وتعيده الى مستوى الكفاف الا ان تحليلات لم تحقق على مستوى العالم سوى بعض الدول افريقيا واسيا وكذلك في الغالب كان للتقدم التكنولوجي دور كبير في تحسين الزراعة ما يجعلها تأتي بانتاج وفي اكبر من معدل النمو السكاني.1

- **النظرية الكنزية:**

تنسب هذه النظرية للمفكر الاقتصادي جهن مينارد كنز، يربكنز ان الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل وبالتالي فانه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي كما يتوقف حجم التشغيل على طلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب بالكلي والعرض الكلي ويتكون طلب الفعل من طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار اي ان الفرش وما بين الدخل والاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار.

لقد حصر كنز الشروط الضرورية لنمو الاقتصادي في القدره على التحكم في السكان التصميم على تجنب الحروب الأهلية الإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم.

ومنه يتضح أن كنزا لم يقدم نموذج المنتظمة للتنمية الاقتصادية وترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هاراجون روبنسون وغيرهم كما أنهم كما أن كما لم تتعرض النظرية الكندية للتحليل المشاكل الدول النامية بل أنصاب اهتمامها على اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.2

- **النظرية النيوكلاسيكية:**

من أشهر مفكريها روبيرت سولو وجوزيف.

اعتمد النيوكلاسيك في منطقهم على قانون تناقص الغلام بأنه معطى من المعطيات ولم يفسر كجزء من عملية التنمية وقد اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب على عكس الكلاسيك الذين يهتمون بالجانب العرض .

سهم نيو كلاسيك باتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي حيث يعتبر الكلاسيك قيام طبق الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم بطريقه أنيه طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا على اعتبار أن المدخر هو المستثمر ولكن نيوكلاسيكا

1 ليندة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 86.
2 ليندة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 87،

اعتبروا عمليا مجزئة يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مفترضة ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق راسي ماله الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين حيث يعمل معدل فإذا على تحقيق توازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروضة من هذه الأرصدة يؤدي دور اساسيا في تحديد حجم الاستثمار حيث رجال الاعمال يقومون بالمقاربه بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائده الذي يمكن الاقتراض على اساسه فاذا فاق معدل العائد المتوقع معدلا الفائده يكون الاستثمار مربح والعكس صحيح .

رفض معتمدين في ذلك على تقدم التكنولوجي في القضاء بسرعة على اي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد على مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية اي ان اي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة يترتب عنه عدد كبير من الفرص الاستثمارية المربحة وبذلك فاني الوصول الى الركود تم يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب اي تقدم تكنولوجي وتفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الادخار من جانب السكان كما يرونه ان النمو ذو طبيعة تدريجيا متسقة.1

- **نظرية النمو الداخلي:**

تؤسس نظريه النمو الداخليه العلاقة الإيجابية بين التجارة الدوليه والنمو الاقتصادي طويل الاجل والتنميه فهي تبحث عن تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات نمو الاقتصاد والتنميه في اجل الطويل من خلال استيعاب الدول النامية لتكنولوجيا المتطوره في الدول المتقدمة بمعدل اسرع وزياده المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات حجم في إنتاج وتقليل تشوهات الأسعار بشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية وتحقيق وتخصيص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

على الرغم من اهتمام الذي تناله الأساليب لتحليل أساليب نمو المادي بالمفهوم الحديث في نظرية نمو التقليدية التي تنسب في الغالب إلى عوامل لا عاشها المنظر إلى أنها لم تقدم الآلية التي يمكن عن طريقها فصول النمو لأن المفكرين كانوا يصفون ما يحدث أو يجري

1 ليندة بخوش، مرجع نفسه، ص 88.

أمامه وكانت أغلب الرؤى والأفكار المنبثقة عنهم تؤسسون لي تحليلات مشكلات النمو الاقتصادي في إطار الاقتصادية الرأسمالية المتطورة في ظل توفر عوامل النمو أما كيفية وآليات التي تعمل بها هذه العوامل لتحقيق النمو في تحليل ظروف الواجب توفرها في الأماكن والأزمنة المفتقرة للتنمية كانت لا تزال غير معلومه الأمر الذي دفع عام بعض الباحثين لتحليل ودراسة قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية أو المستقلة حديث وتشخيص المعوقات الذاتية والموضوعية التي تحد من هذا التطور.

تجلى هذا الاهتمام في التركيز على ضرورة إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية ما يتفق مع مشكلاتها التي تخلف في طبيعتها عن تلك السائدة والتي زادت في اقتصاديات الدول المتقدمة عند بداية انطلاقها في طريق التقدم الاقتصادي ومن هؤلاء نابراكس لويرشمان روزين شاينا رودان وقد حاول كل منهم تقديم رؤيته في الكيفية التي تجري وفقها عملية النمو أو التنمية عند بداية انطلاقها في دول النامية وفق نظريات مختلفة.1

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، مرجع سابق، ص 20/19.

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

أكدت العديد من الدراسات أن للشمول المالي اثر ايجابي على النمو الاقتصادي حيث أن الشمول المالي يعتبر محركا هاما للنمو الاقتصادي.

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى العلاقة بين هذين الاخيرين وكذلك الدراسات السابقة .

المطلب الاول: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي، وجود عالقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، باإلضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل.

حيث تظهر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الأثر الذي تحدثه سياسات تفعيل الشمول المالي على المتغيرات التي من شأنها أن ترفع معدل النمو الاقتصادي أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي لوجود علاقات طردية بين مستويات شمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل فقد أثبتت التحريات أن تحسين نوعية الخدمات المالية توسيع نطاق الأفراد المؤسسات إليها ما يجعل السعي إلى نفس الهدف والاستفادة من إمكانات الكاميرا في الاقتصاد فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع لنتاجيه والمداخيل التي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد ساعد فتح حساب جار في تمهيد طريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية التي يواجهها الاستثمار في التعليم والصحة والمشاريع الأعمال الذي حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها لأنها تحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.[1]

1 فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، أاامرجع السابق، ص 17/16.

المطلب الثاني: دراسات سابقة.

تعتمد دراستنا هاته على مجموعة من البحوث والدراسات التي حاولت تفسير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، تباينت من حيث الأداة المستعملة وتقاربت بين النتائج المحصلة ، يمكن إدراج بعضها على النحو التالي:

أولا: دراسات سابقة عربية.

- **دراسة أسماء دردور وسعيدة، حركات قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 /2017 ، باستعمال نموذج ARDL بمجلة الاستراتيجية والتنمية لجويلية :2022** هدف الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017 1998 حيث تم استخدام مؤشرات الشمول مالي القروض الودائع عدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابعه يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر وتم التوصل إلى أن هناك علاقة توازنينه طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- **دراسة جلال الدين بن رجب, احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية صندوق النقد العربي 2018:** حيث تم التطرق لحساب مؤشر مركب الشمول المالي في الدول العربية أضافه إلى دراسة علاقة علاقته بنصيب الفرد من الناتجة الوطني الإجمالي فقد استخدم طريقه تحليل المكونات الرئيسية وتحليل العنقودي الهرمي وما تم التوصل إليه من خلال دراسته أنه لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط بالاحتساب مؤشر مركب للوصول إلى صوره شاملة ومنسقة للشمول المالي.
- **دراسة شرف والصائغ 2021:** وبعنوان: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سوريا مقارنة بمجموعة من الدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :** يهدف هذا

البحث إلى دراسة أثر الشمول المالية على النمو الاقتصادي لعينة من الدول الشارقة الاوسط وشمال افريقيا وتم الاعتماد مؤشر وتوفر الخدمه المصرفية مؤشر استخدام الخدمات المصرفية كمتغيرات مستقلة ممثله للشمول المالي بينما تمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار جاريه للدولار الامريكي كما تم ادخال معدل التضخم والاستقرار السياسي كمتغيرات ضابطة وذلك باستخدام نموذج Panel ARDL وتوصلت الدراسه الى وجود علاقه إيجابية بين المؤشرات الشمول المالية المستخدمة والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة.

ثانيا: دراسات سابقة أجنبية.

من خلال ما يلي تم عرض الدراسات السابقة الأجنبية:

- **Rashmi Umesh Arora, Measuring Financial Access, No.2010-07, Discussion papers Economics, Department of Accounting Finance and Economics, Griffith Business school, Griffith university, Australia 2010:** تبحث هذه الدراسة في مدى الوصول إلى الخدمات المالية في البلدان المتقدمة والنامية ومقارنتها باعتماد مؤشر الشمول المالي وباستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي 2007 أظهرت نتائج دراسة أن بلجيكا تحت المرتبة الأولى من حيث الوصول إلى الخدمات المالية عليها أسبانيا وألمانيا
- **Yilmaz Bayar and Marius Gavrelete, Financial Inclusion and Economic Growth, Evidence from transition Economies of European Union, Romania 2018:** هدف الدراسة إلى تبيان أثر مؤشرات الشمول المالي الوصول إلى المؤسسات المالية والوصول إلى الأسواق المالية على نمو الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا خلال الفترة 2014/1996 وتم استخدام

اختبار السببية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي

- **Dipankar Malakar, Role of Indian Post in Financial Inclusion, India 2013:** هدفت الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريدة في تعزيز الشمول المالي في الهند وركزت على أن يكون شمول مالي من دوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل وكيف يؤدي إلى نمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أهمية الدراسة الحالية.

بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك للتعرف على المتغيرات موضوع الدراسة الحالية وأيضا لمعرفة النتائج التي توصلت إليها تم التوصل إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ولكن تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتبيان الأثر الذي يعكسه الشمول المالي عن نمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية تتضمن عينة من الإحصائيات الحديثة لحاله الجزائر خلال فترة 2010 2020 باستخدام نموذج Eviews.

الخلاصة:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذلك من خلال تطوير النظام المصرفي ،الشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول الى المنتجات والخدمات المناسبة لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الفئات الفاعلة.

الفصل الثاني
دراسة تطبيقية

تمهيد:

بعد عرض مختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة في الفصل السابق المتمثل في النمو الاقتصادي والشمول المالي يهدف هذا الفصل الى دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على المنو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم الاعتماد على برنامج Eviews للحصول على المعلومات الضرورية واجراء الاختبارات الاحصائية الملائمة للدراسة بهدف تدعيم الجانب النظري واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حسب صندوق النقد العربي أن الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث عرفت تأخرا كبيرا في مجال أنظمتها المصرفية، إلا أن هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات تم تنفيذيا بالفعل في مختلف البلدان العربية لدعم وتعزيز الشمول المالي في أنظمتها، ومنها إجراءات التدخل المباشر لتعزيز الائتمان المصرفي، مثلما يجري من خال البنوك المملوكة للدولة، ونظم الضمان الائتماني، والقواعد التنظيمية لأسعار الفائدة. و السنوات الأخيرة ، يعكف عدد متزايد من البلدان كذلك على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للعقبات الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي والجزائر ووفقا لمؤشرات الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، فالجزائر تنتمي للمجموعة الثانية عالميا والتي تشمل كلا من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي.

المطلب الاول: واقع الشمول المالي (القروض، الودائع) في الجزائر في الفترة 2000-2020.

جدول(3): تطورات القروض والودائع في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

السنوات	الودائع	القروض
2000	1048,2	993,7
2001	1238,5	1078,4
2002	1416,3	1266,8
2003	1643,5	1380,2
2004	2165,6	1535
2005	2437,5	1779,8
2006	3167,6	1905,8
2007	4233,6	2205,2
2008	4964,9	2615,5
2009	4949,8	3086,5
2010	5638,5	3268,1
2011	7141,7	3726,5
2012	7681,5	4287,6
2013	8249,8	5156,3
2014	9603	6504,6
2015	9261,1	7277,2
2016	9407	7909,9
2017	10266,1	8880
2018	11404,1	9976,3
2019	10975,2	10857,8
2020	11901,8	11182,3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

أولا: تطورات القروض: من خلال الجدول (3) اعلاه نلاحظ أن قيمة القروض في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2020/2000 حيث سجلت أكبر قيمة خلال سنة 2020 بقيمة 11182,3.

ثانيا: تطورات الودائع: من خلال الجدول (3) اعلاه نلاحظ أن قيمة الودائع في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2020/2000 حيث سجلت أكبر قيمة خلال سنة 2020 بقيمة 11901,8 بعدما سجلت انخفاض في سنة 2019.

ثالثا: مكونات النظام المصرفي الجزائري:

1. تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية 2021/2010

الجدول رقم (4): تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية لفترة 2010-2021

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	19
المصارف العمومية	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	13
المؤسسات المالية	7	9	9	9	9	9	9	9	8	8	8	8
المؤسسات المالية العمومية	4	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2
المجموع	27	29	29	29	29	29	29	29	28	28	28	27

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تطور طفيف لعدد المصارف في الجزائر حيث إنه انتقل من 27 مصرفا ومؤسسة مالية في سنة 2010 ليصبح العدد الإجمالي 29 شركة من سنة 2011 إلى 2017 وفي سنه 2018 أصبح العدد 28 بنكا ومؤسسة مالية معتمده الى سنة 2020 لينخفض عددها الى 27 بنكا ومؤسسة مالية في سنة 2021 وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض عدد المؤسسات المالية الخاصة.

2. عدد الوكالات البنكية في الجزائر

جدول (5): تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر 2021/2010:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف	1367	1360	1392	1409	1445	1469	1490	1501	1525	1546	1578	1603
المصارف العمومية	1077	1086	1091	1094	1113	1123	1134	1142	1155	1168	1184	1202
المصارف الخاصة	290	343	301	315	332	346	356	359	370	378	394	401
المؤسسات المالية	/	81	86	85	86	87	87	94	92	91	96	97
المؤسسات المالية العمومية	/	/	/	/	77	78	79	77	76	75	79	79
المؤسسات المالية الخاصة	/	/	/	/	9	9	8	17	16	16	17	18
المجموع	1367	1441	1478	1494	1531	1556	1577	1595	1617	1637	1671	1700

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

عرف عدد وكالات القطاع المصرفي تطور ملحوظا في الفترة بين 2011 إلى 2021حيث انتقل عدد الوكالات من 1357 وكالة إلى 1603 وكالات على التوالي، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع عدد وكالات البنوك الوطنية والأجنبية، بينما شيد عدد المؤسسات المالية نموا بسيطا من 81 مؤسسة سنة 2011 إلى 97 مؤسسة سنة. 2021

كما نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن عدد وكالات البنوك العمومية أكثر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى إستراتيجية الدولة النشاء الوكالات في كل الولايات، حيث إن توزيع الوكالات على المستوى الوطني غير متكافئ، إذ نجد أن وكالات القطاع الخاص تتركز في ولايات الشمال.

3. عدد الوكالات على السكان النشطين في الجزائر.

الجدول(6):عدد الوكالات على السكان النشطين في الجزائر 2017-2008

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد النسمة لكل وكالة	26400	27600	26300	25500	25370	25500	25600	25660	26189	26309
نسبة اليد العاملة النشطة/الشبابيك المصرفية	8300	7900	7900	7400	7200	8000	7500	7600	7680	7667

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

من خلال الجدول المرتبط بالجدول السابق نلاحظ انه رغم زيادة عدد الوكالات او الفروع الا ان الساكنة لم تستفيد كثيرا من هذه حيث إنه في سنه 2008 كانت نسبه 26,400 شخص لكل وكاله بنكيه وفي سنه 2017 انخفضت بالنسبة الى 26,309 فقط حيث انتقلت عدد الوكالات من 1301 الى 1604 على التوالي وهذا راجع الى زياده عدد سكان الجزائر حيث إنه كان سنه 2008 حوالي 34.4 مليون نسمه واصبح سنه 2017 في حدود 40.4 مليون نسمه حسب الديوان الوطني للإحصائيات المعيار العالمي هو وكاله لكل 500 نسمه ذلك ما يصنف ساحه البنكية في وضع ضعيف

4. عدد مراكز البريد في الجزائر.

الجدول (7): تطور عدد مراكز البريد في الجزائر لفترة 2017/2008:

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مراكز بريد الجزائر	3300	3357	3398	3453	3498	3633	3533	3585	3654	3826

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

الجدول رقم (7) تتميز مراكز بريد الجزائر على غرار البنوك بالانتشار الواسع عبر كافه المناطق الوطن ومن خلال الجدول الذي يبين تطور عدد هذه المراكز من سنه لأخرى بين سنه 2008 2017 حيث إنه في سنه 2008 كانت 3300 وسنه 2017 بلغه 3826 مركزا من خلال هذه الاحصائيات يتبين لنا ان الزيادة والمقدر ب 826 مكتب بريد في 10 سنوات كامله تعتبر ضئيلة نوعا ما اذا ما قورنت بزياده عدد سكان البلد في نفس الفترة ان عدد مراكز البريد اكبر بأكثر من ضعف بالمقارنة مع الوكالات البنكية والمالية المجتمعة.

5. عدد الوكالات على عدد السكان النشطين في الجزائر.

الجدول (8): عدد الوكالات على عدد السكان النشطين في الجزائر 2017/2008:

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة اليد العاملة النشطة/ وكالة البريد الجزائر (نسمة)	3100	3140	3180	3200	3260	3290	3240	3320	3300	3214

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

من خلال الجدول اعلاه تذبذب في عدد المستفيدين من كل وكالة لبريد الجزائر حيث لوحظ ارتفاع مستمر من 2008 الى 2013 لينخفض سنة 2014 ويصبح 3240 بعدما كان 3290 سنة 2013، ثم شهد ارتفاعا سنة 2015 ليعاود الانخفاض خلال سنتي 2016 و2017.

رابعا: المؤشرات المتعلقة بالوصول الى الخدمات المالية و المصرفية :

1. مؤشر عدد أجهزة الدفع الالكتروني وعدد الصرافات الآلية 2015/2008:

جدول (9): تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني وعدد الصرافات الآلية 2015/2008:

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد اجهزة الدفع الالكتروني (طرفيات البيع)	1984	2639	2897	3047	2965	2986	2737	3035	/	/
عدد الصرافات الآلية	544	574	636	647	543	475	539	570	/	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الجزائري.

من خلال جدول يمكننا تسجيل الملاحظة التالية هناك تطور تدريج لعدد أجهزة الدفع الالكتروني منذ سنة 2008 الى سنة 2011 لينخفض عددها من 2965 جهاز سنة 2012 الى 2737 جهاز سنة 2014 ،ليسجل ارتفاعا خلال سنة 2015 حيث بلغ عدد الأجهزة 3035 جهازا.

أما بالنسبة لعدد الصرافات الالية من سنة لأخرى حيث إنه كان 544 صرافا سنة 2008 ليبلغ سنه 2011 647 صرافا ثم تراجع سنة 2012 و 2013 ليعاود الارتفاع في سنتين 2014 و 2015 ليصبح عددها 570 صرافا اليا.

2. مؤشر الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي:

الجدول(10): الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي خلال الفترة (2021-2011).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الكتلة النقدية المتداولة (مليار دج)	2571,5	2952,3	3204,0	3658,9	4108,1	4497,2	4716,9	4926,8	5437,6	6140,7	6712,25

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي سجلت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2011 إلى غاية 2021، حيث كانت 2571.5 سنة 2011 لتصبح 6712.25 سنة 2021 وهو حجم كبير حيث يدل على عدم قدرة البنوك على امتصاص الحجم السائل من السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي.

خامسا: واقع مؤشر بعد استخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر

1- مؤشر ملكية الحسابات:

الجدول (11): عدد الحسابات المملوكة من طرف البالغين فوق 15 عاما لدى المؤسسة المالية الرسمية او من خلال مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول:

البيان	2011	2014	2017	2021
النسبة المئوية	33.3	50.5	42.8	حوالي4.4

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

من خلال الجدول (11) نلاحظ ارتفاعا في ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية من سنة 2011 إلى سنة 2014، حيث كانت النسبة % 33.4 وارتفت إلى، % 50.5 لكنها انخفضت سنة 2017 لتصل إلى نسبة % 42.8، لكنها ارتفعت من جديد سنة 2021 وقدرت نسبتها بحوالي، % 44.

2-الفجوة بين الجنسين في ملكبة الحسابات

الجدول (12): نسبة الفجوة بين الجنسين البالغين (+15 سنة) الذين لديهم حساب.

البيان	الذكور	الاناث
2011	46	20
2014	61	40
2017	56	24
2021	57	31

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الأربع حيث سجل ارتفاعا في الفترة من 2011 إلى 2014، حيث انتقلت نسبة ملكية الحسابات بالنسبة للذكور من % 46 إلى % 61 وبالنسبة للإناث من % 20 إلى % 40، ولكنها انخفضت

سنة 2017 لتصل إلى % 56 بالنسبة للذكور وبالنسبة للإناث وصلت إلى % 29، لترتفع مجددا في سنة 2021 بنسبة قدرت ب % 57 بالنسبة للذكور و % 31 بالنسبة لإناث، كما نلاحظ أيضا خلال هذه الفترة وجود ارتفاع في معدل امتلاك الحسابات لدى الذكور على حساب الإناث، وهو ما يبين وجود فجوة كبيرة بين الجنسين.

3-مؤشر الادخار لدى البالغين الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية خلال الفترة (2021/2011):

الجدول (13): مؤشر الادخار لدى البالغين الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية خلال الفترة (2021/2011):.

البيان	2011	2014	2017	2021
النسبة المئوية	4.3	13.8	11.4	16.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال جدول (13) أن نسبة الادخار سجلت ارتفاعا خلال الفترة من سنة 2011 الى سنة 2014 حيث قدرت نسبتها ب % 13.8 لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2017 إلى % 11.4، وهذا راجع لارتفاع في معدلات التضخم، مما جعل الأفراد يوجهون دخلهم للاستهلاك، أما في سنة 2021 سجلت نسبة ادخار مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت ب % 16.1، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب ضعيفة جدا.

4-الاقتراض لدى البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية عبر الهاتف المحمول:

الجدول (14): الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية من قبل البالغين فوق 15 سنة :

البيان	2011	2014	2017	2021
النسبة المئوية	1.5	5.8	5.0	3.8

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع محسوس خلال الفترة من 2011 إلى 2014 بنسبة 4.3% لكن في سنة 2017 بدأ ينخفض إلى أن وصل الى 5.0% ليواصل

الانخفاض الى سنة 2021 بنسبة قدرت ب: % 3.8 ،وهو ما يدل على عدم اقبال الأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020:

الجدول (15): تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020:

السنوات	معدل النمو
2000	3,8
2001	3
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6
2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,2
2017	1,3
2018	1,2
2019	0,8
2020	-5,480992

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذبا خلال الفترة 2000-2020 وهذا راجع للأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة حيث نلاحظ أنها سجلت تراجع في معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة الى ان سجلت معدل نمو سالب خلال سنة 2020 قدر ب 5,480992 – على عكس سنة 2003 فقد سجلت فيها أكبر معدل حيث قدر ب 7,2 وذلك راجع لتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد من مظاهرات ومشاكل سياسية وكذلك العالم بسبب جائحة كورونا.

المطلب الثالث: اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الجزائري.

تم صياغة نموذج اثر الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000-2020 وذلك باستخدام متغيرات القروض المحلية، النمو الاقتصادي ، وعدد أجهزة الصراف الالي، حيث تفترض العلاقة الطردية بين القروض المحلية وعدد أجهزة الصراف الالي من جهة و معدل النمو الاقتصادي من جهة اخرى ، وبالتالي فإن الدراسة ستقوم على تقدير النموذج التالي:

$$GDP= f (LOA, GUI)$$

والشكل الخطي للنموذج يكون:

$$GDP = \alpha\ LOA + \beta GUI + \varepsilon_t$$

حيث أن:

α: الحد الثابت

LOA: القروض المحلية بالمليار دينار.

GDP: النمو الاقتصادي معبر عنه الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دينار .

GUI: عدد أجهزة الصراف الالي.

ε_t: حد الخطأ وB : معامل الانحدار

1- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي (GROW)، وسعر النفط (OIL)، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، و اختبار Phillips Perron ، الذي يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و يتم اجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل ، والنتائج كانت في الجدول 1.

اختبار ADF

المتغيرات	المستويات			الفروق		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
GDP	1.013059 (0.9949)	3.251737- (0.1044)	2.781947 (0.9974)	3.756162- (0.0129)	3.811366- (0.0420)	4.410337- (0.0001)
LOA	2.600260- (0.1079)	2.995236- (0.1554)	2.467399- (0.0163)	4.367657- (0.0028)	-4.258544 (0.0152)	-4.396860 (0.0001)
GUI	-2.600260 (0.1079)	-2.995236 (0.1554)	-2.467399 (0.0163)	-4.367657 (0.0028)	-4.258544 (0.0152)	-4.396860
اختبار P–P						
المتغيرات	المستويات			الفروق		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
GDP	1.326848 (0.9979)	1.900439- (0.6202)	2.534397 (0.9957)	4.815041- (0.0011)	5.189630- (0.0023)	4.364370- (0.0002)
LOA	2.200456- (0.2115)	2.641147- (0.2674)	2.336827- (0.0219)	4.199921- (0.0041)	4.055621- (0.0227)	4.194791- (0.0002)
GUI	1.326848 (0.9979)	1.900439- (0.6202)	2.534397 (0.9957)	4.815041- (0.0011)	5.189630- (0.0023)	4.364370- (0.0002)

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري ADF و PP الى ان نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية احصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الاول فإن كل المتغيرات كانت مستقرة في الفرق الاول، عند مستوى معنوية 1%و5% و10%، ونستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي I(1)~). وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

2- تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الابطاء المثلى، بناء على قيم معيار Akaike فأن مدد الإبطاء الزمني (1.0.0) ، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث تشير القيم (1)، (0)، (0) إلى عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وكانت نتائج الاختبار كما في الشكل:

الشكل 1: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)

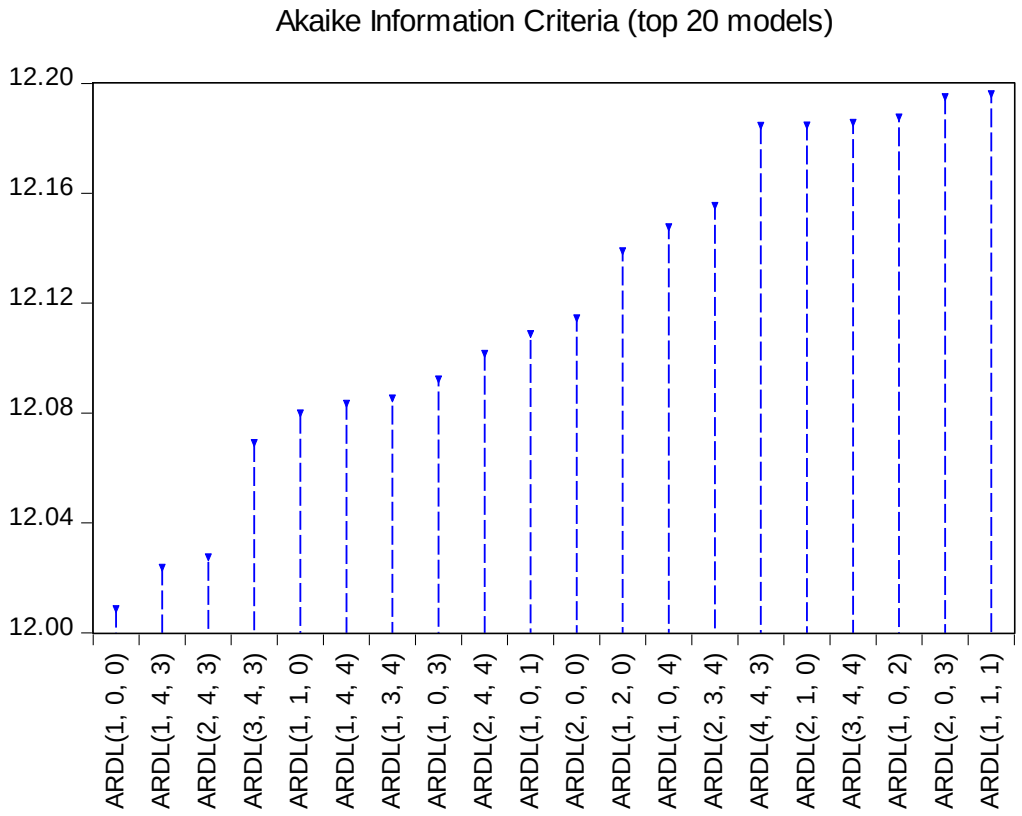

3- اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL: العمل على اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) ، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قيمة إحصائية (4.519002) F لاختبار Wald أكبر من الحدود العليا (I1 Bound) لدرجات معنوية كل من ، (2.5%)، (5%)، (10%)، والتي كانت على التوالي (4.38)، (3.87)، (3.35)، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

الجدول (17): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	

F-statistic	4.519002	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 10

4- تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL: بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج ARDL ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (18): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOA	0.016854	0.037838	0.445436	620030.
GUI	0.028124	0.187540	0.149962	827040.
C	253.8062	154.6309	1.641368	0.1202

253.8062)+EC = GDP - (0.0169*LOA+0.0281*GUI

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews10

تقدير العلاقة طويلة الأجل:

من خلال الجدول رقم يتضح ما يلي:

- إشارة معامل loa موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين loa ومعدل النمو، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P= 0.0362)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.016854.0-، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من loa إلى معدل النمو الاقتصادي، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة loa بـ1% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 1.68-%.

- إشارة معامل gui موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين gui ومعدل النمو، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P= 0.04827)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.028124-، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من gui إلى معدل النمو الاقتصادي، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة gui بـ1% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 2.81-%.

وتكتب العلاقة الطويلة الاجل على الشكل:

EC = GDP - (0.0169*LOA + 0.0281*GUI + 253.8062)

تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

من خلال الجدول التالي:

الجدول (19): نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/01/23 Time: 18:36				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 20				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.074504	0.231921	-4.633062	0.0003
R-squared	0.526106	Mean dependent var		10.04150
Adjusted R-squared	0.526106	S.D. dependent var		106.9681
S.E. of regression	73.63678	Akaike info criterion		11.48487
Sum squared resid	103025.1	Schwarz criterion		11.53466
Log likelihood	-113.8487	Hannan-Quinn criter.		11.49459
Durbin-Watson stat	1.962655			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews10

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته سالبة (-1.074504) ومعنوية (0.0003)، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن حوالي 107.04% من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (0.58=1.704/1) أي ما يقارب 0.58 سنة من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 107.04% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل النمو في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغير التفسيري

6- اختبار صلاحية النموذج:

- **اختبار Jarque-Bera:** يظهر من الشكل نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.684774 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل: اختبار Jarque-Bera

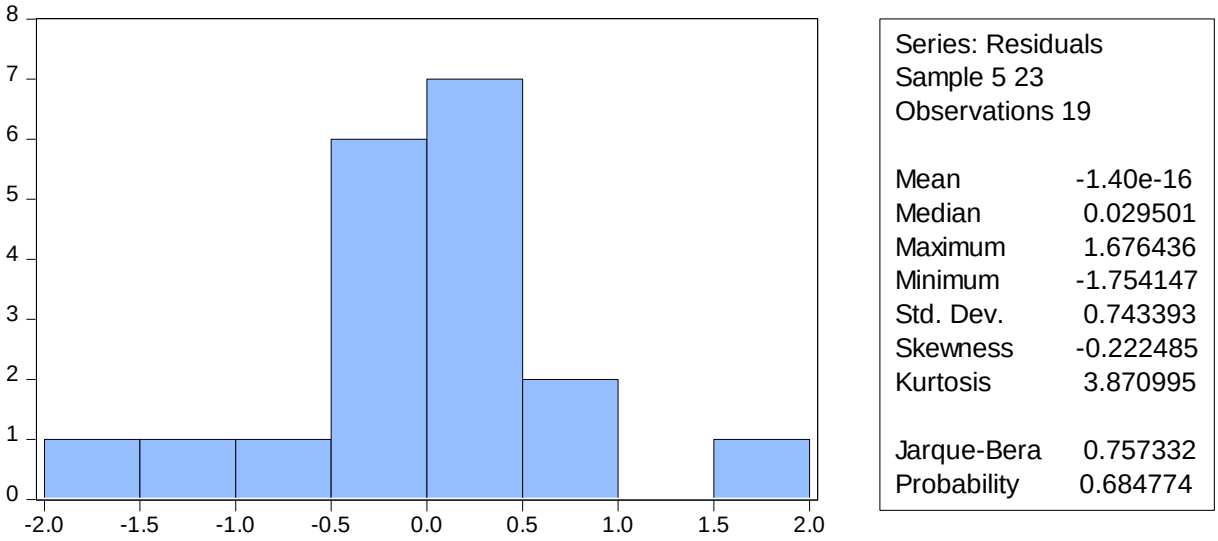

- **إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج:** من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (0.8760) باحتمال اكبر من 5% (0.1337)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (20): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.133702		Prob. F(2,14)	0.8760
Obs*R-squared	0.374847		Prob. Chi-Square(2)	0.8291

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(Eviews10)

- **تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج:** هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(ARCH)، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.8069) باحتمال أكبر من 5% (0.0616)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (21): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.061632	Prob. F(1,17)	0.8069	
Obs*R-squared	0.068634	Prob. Chi-Square(1)	0.7933	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual TEST) CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM OF SQUARES TEST) ، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات والسكون كما يوضح الشكل التالي:

الشكل3: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

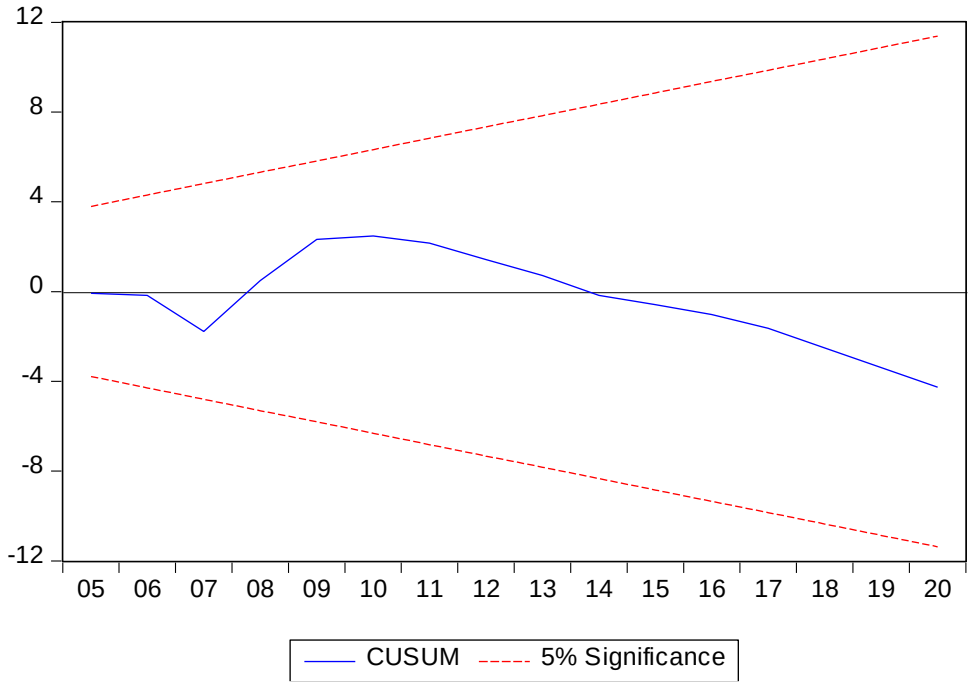

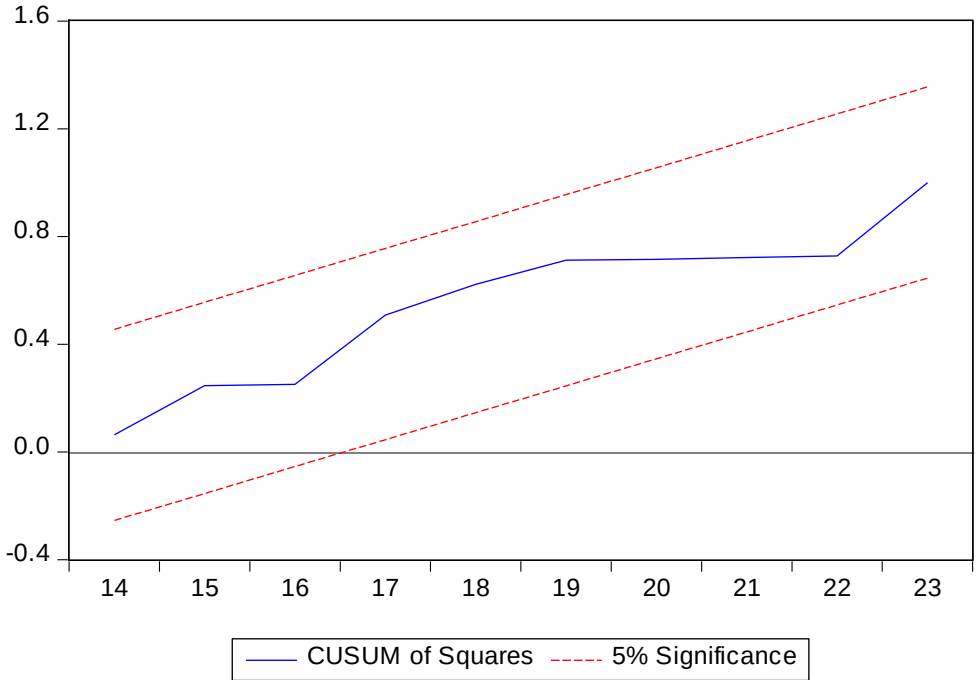
1.6
1.2
0.8
0.4
0.0
-0.4
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
CUSUM of Squares
5% Significance

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مجتمع العينة، وتوضيح الأساليب والطرق التي تم بها جمع بيانات الدراسة، كما تم معرفة تأثير متغيرات الدراسة (تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع) مع وصف هذه المتغيرات، ثم ربط المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي بالمتغير المستقل والمتمثل في الشمول المالي لتشكيل نموذج الدراسة، حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج التي تخدم الموضوع .

الخاتمة:

يعد الشمول المالي بعدا أساسيا لتحقيق المساواة بين جميع شرائح المجتمع ، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية البنكية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية والمصرفية واقامة مشارعهم، وادخار فوائضهم المالية دون تمييز مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع وتوفير مناصب الشغل وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته.

لقد حاولنا في هذه الدراسة استكشاف علاقة وأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الجزائري، وذلك انطلاقا من تعرفنا على أن الشمول المالي هو أحد البرامج التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا على هذا الموضوع "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر" وذلك سعيا في الاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة والاسئلة الفرعية من خلال الدراسة القياسية لهذا الموضوع.

نتائج و توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج من خلال الجزء النظري والتطبيقي ندرجها كالتالي:

- ارتفاع مستمر في قيمة القروض يرافقها ارتفاع في قيمة الودائع.
- امتلكت الجزائر سنة 2021 27 بنكا ومؤسسة مالية.
- عدد وكالات البنوك العمومية أكثر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة.
- انخفاض نسبة الادخار بسبب ارتفاع معدلات التضخم.
- معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب.
- سجلت الجزائر معدل نمو سالب خلال سنة 2020.

قائمة المراجع:

- **الأطروحات:**

- كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،المجلد10، العدد2019،03، ص 366.
- جواني صونيا- مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة البحرين-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،المجلد04،العدد02، 2021، ص 277-278
- فاطمة الزهراء مغدور- عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 02، 2022، ص 170-171
- أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كلأالية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية-، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، المجلد 04، العدد 01(خاص)، جانفي 2023، ص 243-244.
- فارورة محمد الكامل، بن نونة عبد الغفار، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/1980 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2020، ص9.
- يندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، باتنة، 2022/2021، ص 84.

الموقع:

- موقع البنك الدولي
- موقع بنك االمركزي الجزائري